برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، ٢١-٢٤/١٠/١٩٩٦

مسائل الموارد والميزانية

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال

تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (سبمتبر/أيلول ١٩٩٦)

يسر المديرة التنفيذية أن تقدم في هذه الوثيقة تقرير **اللجنة الاستشارية لشـــؤون الإدارة والميزانية** بشأن حسابات فترة السنتين (١٩٩٤-١٩٩٥) المراجعـــة والتقريـــر المـــالي والكشوف المالية.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/96/4-B/Add.3
10 October 1996
ORIGINAL: ENGLISH

AC/1300

الأمم المتحدة

اللجنة الاستشارية لشؤون
الإدارة والميزانية

٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦

عزيزتي السيدة/ كاثرين بيرتيني،

تجدين طيا نسختين من تقرير **اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية** عن **حسابات برنامج الأغذية العالمي** للفترة المالية (١٩٩٤ – ١٩٩٥) المراجعة والتقرير المالي والكشوف المالية. أكون ممتنا لو اتخذتم الترتيبات اللازمة لإعادة إصداره، حرفيا، وعرضه على **المجلس التنفيذي** في دورته القادمة باعتباره وثيقة كاملة ومنفصلة. وأرجو تزويد **اللجنة الاستشارية** بنسخة مطبوعة (بجميع اللغات) من هذه الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

المخلص

C.S.M. Mselle
رئيس اللجنة الاستشارية

السيدة كاثرين بيرتيني
المديرة التنفيذية
برنامج الأغذية العالمي
Via Cristoforo Colombo 426
00145 Rome
Italy

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١- تدارست **اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية** بيان المديرة التنفيذية **لبرنامج الأغذية العالمي** وتقرير المراجع الخارجي بشأن الكشوف المالية لفترة السنتين (١٩٩٤-١٩٩٥) وفي غضون المناقشات اجتمعت **اللجنة الاستشارية** بممثلين من **برنامج الأغذية العالمي**

٢- اتساقا مع ما جاء في الفقرة الثالثة من الوثيقة المقدمة من المديرة التنفيذية، "وبموجب المادة ١١-١٠ من **اللائحة المالية للبرنامج**، ستقدم تقارير المراجع الخارجي والكشوف المالية المراجعة، بعد أن يستعرضها **المجلس التنفيذي**، وكذلك التعليقات التي أبدتها عليها **اللجنة الاستشارية**، و**لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة**، و**المجلس التنفيذي** نفسه، إلى كل من **الجمعية العامة للأمم المتحدة** و**المؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة**". ترى **اللجنة الاستشارية** أن الإجراء الذي يتبعه **البرنامج** حاليا بموجب المادة ١١-١٠ من **اللائحة المالية** الخاص برفع تقرير للأجهزة التشريعية للحصول على موافقتها على الحسابات المراجعة يحتاج إلى مراجعة وتبسيط.

٣- وفي هذا الصدد، تذكر **اللجنة الاستشارية** بأنه بموجب المادة ١١ من **اللائحة العامة، المجلس التنفيذي** هو الجهاز التشريعي الذي يضطلع بمسؤولية الإشراف الحكومي وتسيير إدارة **البرنامج**. وتحديدا وبموجب المادة ١١ (ب) (٤) من **اللائحة العامة، المجلس التنفيذي** هو المسؤول عن ٢٩ اتخاذ القرارات بشأن الخطط الإدارية، وبشأن الميزانية، وبموجب المادة ٢٩ (هـ)، يضع **المجلس لائحة مالية** تنظم إدارة **البرنامج**. وفيما يتعلق بهذه النقطة وتذكيرا بالمادة ١١-١ من **اللائحة المالية** يعين **المجلس التنفيذي** المراجع الخارجي لمراجعة حسابات **البرنامج**، توصي **اللجنة الاستشارية** بأن تعد المديرة التنفيذية التعديل اللازم على المادة ١١-١٠ من **اللائحة المالية** لتجيزه الأجهزة التشريعية المختصة بحيث يكون **للمجلس التنفيذي** الصلاحية النهائية في إجازة الكشوف المالية المراجعة بوصفه الجهة الأخيرة التي تتلقى حسابات **البرنامج** وتقرير المراجع الخارجي.

٤- نظرت **اللجنة الاستشارية** في "بيان المديرة التنفيذية" المضمن في مقدمة تقرير المراجع الخارجي، وترى **اللجنة الاستشارية** أن "بيان المديرة التنفيذية" يحتاج للمزيد من التوضيح، لأنه لا يرد على كل توصية من توصيات المراجع الخارجي على حدة. وترى **اللجنة الاستشارية** أن الإجابات الواردة في الفقرات ١٤-٢١ من البيان غير مكتملة، وعلى سبيل المثال، ترى أنه لم ترد إجابات كافية على المسائل المهمة التي أوردها المراجع الخارجي في الفقرات ٩٢-٩٧.

٥- توصي **اللجنة الاستشارية** بأن تقدم المديرة التنفيذية **للمجلس التنفيذي** من خلال **اللجنة الاستشارية** و**لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة** تقريرا منفصلا عن تنفيذ ومتابعة توصيات المراجع الخارجي. ويجب أن يرد التقرير بشمول على كل توصية من توصيات المراجع الخارجي، وأن يبين الخطوات التي اتخذتها المديرة التنفيذية أو ستتخذها لتصحيح الأوضاع أو معالجة المسألة المثارة. إلى جانب تحديد القيد الزمني اللازم لتنفيذها. وتوصي **اللجنة الاستشارية** بأن يقدم أول هذه التقارير عن المسائل التي أثارها المراجع الخارجي فيما يتعلق بحسابات **البرنامج** للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، في عام ١٩٩٧.

٦- وفيما يتعلق بملاحظة المراجع الخارجي، تبادلت **اللجنة الاستشارية** الآراء مع ممثلين **لبرنامج الأغذية العالمي** وعلمت اللجنة مما ورد في الفقرتين ١٥ و ٢١ من بيان المديرة التنفيذية أن العديد من توصيات المراجع الخارجي يجري تنفيذها الآن، ومثال ذلك التوصيات المتعلقة بتحسين الإدارة المالية وإقامة نظام المعلومات الجديد، وأن بعض التوصيات

الأخرى قد أحيلت **للمجلس التنفيذي** ليتدارسها، ومثال ذلك توفير المال اللازم لتغطية الفوائد الطبية للعاملين بعد نهاية الخدمة.

٧- وفيما يتعلق بمسألة المصروفات المستحقة التي أشار إليها المراجع الخارجي في الفقرات ٤٠-٤٤ من تقريره، لاحظت **اللجنة الاستشارية** أن نصف مجموع المصروفات المستحقة البالغ ٣٢٢,٩ مليون دولار[١] حتى ١٩٩٥/١٢/٣١ (١٦١,١ مليون دولار) تمثل اعتمادا لتغطية تقديرات تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة للسلع التي شحنت أثناء الفترة المالية المعنية. ولاحظت **اللجنة** أيضا أن ١٣,١ مليون فقط من هذا المبلغ تمثل التزامات مستحقة بموجب عقود أبرمها **البرنامج**، بينما تمثل بقية المبلغ (١٤٨ مليون دولار) تقديرات لمواجهة تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة في المستقبل.

٨- وفي هذا الصدد، توافق **اللجنة الاستشارية** على رأي المراجع الخارجي بأن تقديرات تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة ينبغي أن تدرج في حسابات **البرنامج** وفقا لنصوص المعايير المحاسبية المشتركة **للأمم المتحدة** وأن يصادق عليها خلال فترة معقولة من الزمن. تتفهم **اللجنة الاستشارية** أن **البرنامج** بصدد وضع منهاجية جديدة لإدارة التزامات النقل الداخلي والتخزين والمناولة وتسجيلها من شأنها أن تجعل حساب هذه التكاليف متفقا مع المعايير المحاسبية **للأمم المتحدة**. توصي **اللجنة الاستشارية** المديرة التنفيذية بأن تدرس هذا الأمر بالشكل المناسب وأن تقدم **للجنة** بيانا عن التغييرات المقترحة في تقريرها الذي ستقدمه في عام ١٩٩٧ بشأن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي (انظر الفقرة ٥ أعلاه).

٩- وكما هو موضح في الفقرة ٨١ من تقرير المراجع الخارجي، تقضي المعايير المحاسبية **للأمم المتحدة** بأنه يجب "النص على مواجهة التزامات استحقاقات نهاية خدمة العاملين (واستحقاقات الإحالة إلى التقاعد) في الحسابات إلى الحد الذي تشترطه السياسات المالية للمنظمة". وقد أورد المراجع الخارجي بهذا الخصوص، أن **البرنامج** لم يدرج اعتمادا لاستحقاقات نهاية الخدمة للعاملين المهنيين، ولم تسجل الالتزامات المترتبة عليها في الكشوف المالية حتى ١٩٩٥/١٢/٣١. وأشار المراجع الخارجي أيضا إلى أن تغطية المدفوعات الطبية لنهاية الخدمة حتى ١٩٩٦/١/١ قد كان يجري تقديرها عند إعداد التقرير بواسطة خبير إكتواري استعانت به **منظمة الأغذية والزراعة**، بيد أن التقديرات الإكتوارية لم تكن متوافرة. علمت **اللجنة الاستشارية** من الفقرتين ٢١ و ٢٢ من بيان المديرة التنفيذية أنها تقترح خلق اعتماد بمبلغ ٢٠ مليون دولار لمواجهة الخصوم المترتبة على التغطية الطبية للعاملين بعد انتهاء الخدمة، وقدرت هذه الخصوم في نهاية عام ١٩٩٣ بـ ٤١,٦ مليون دولار، وينبغي أن تكون قد زادت بنهاية عام ١٩٩٥.

١٠- وفيما يتعلق باقتراح المديرة التنفيذية بخلق اعتماد لمواجهة الخصوم المترتبة على التغطية الطبية للعاملين بعد انتهاء الخدمة، تقترح **اللجنة الاستشارية** أن تقدم المديرة التنفيذية، في ميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩ مقترح سياسات **للمجلس التنفيذي**، خلال **اللجنة الاستشارية**. وينبغي أن يتناول هذا المقترح جميع المسائل المعنية مثل طريقة صرف الرصيد المتبقي، عدد العاملين، التقديرات الإكتوارية، وما إلى ذلك.

---

(١) جميع القيم النقدية محسوبة بدولارات الولايات المتحدة ا مريكية.